



“#مملكة_الإعتقال_التعسفي”

كيف كتبت المملكة أكثر أصوات المعارضة انتقاداً لها



www.alkarama.org

2 1. ملخص

3 2. معركة الكلمة : كيف كتبت المهلكة أكثر أصوات المعارضة انتقادا لها !

3 3. تعزيز ممارسة القمع

4 4. محاكمات سرية وقوانين جائرة

4 5. كيف تحوّل أعضاء جمعية حسم من أبطال إلى ضحايا!

6 6. الأعضاء المؤسسون لجمعية الحقوق المدنية والسياسية «حسم»

- | | |
|----|----------------------|
| 6 | • محمد البجادي |
| 7 | • صالح العشوان |
| 8 | • سليمان الرشودي |
| 9 | • محمد القحطاني |
| 10 | • عبد الله الحامد |
| 11 | • عبد الكريم الخضر |
| 12 | • عمر السعيد |
| 13 | • فوزان الحربي |
| 14 | • عبد الرحمن الحامد |
| 15 | • عيسى الحامد |
| 16 | • عبد العزيز الشبيلي |

17 7. تسلسل الأحداث

يعتبر السجن التعسفي والمحاكمات السرية والعقوبات السجنية الثقيلة، مصيراً مشتركاً لكل من "سوّلت له نفسه" الجهر بسجل انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية أو تجرأ على المطالبة بالحقوق الأساسية في المملكة.

تسلط الكرامة الضوء على القمع المؤسسي الذي تمارسه السلطات السعودية، وتكرّم أبرز مجموعة حقوقية في البلاد، تحوّل أعضاؤها إلى ضحايا الاحتجاز التعسفي بسبب نضالهم، إنها جمعية الحقوق المدنية والسياسية في المملكة العربية السعودية التي يطلق عليها اختصاراً إسم "حسم".

أنشئت حسم في 12 تشرين الأول\أكتوبر 2009 من طرف مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان، وعمل أعضاؤها على فضح الانتهاكات في السعودية ومساعدة الضحايا في تقديم الشكاوى ضد السلطات المسؤولة.

طالبت حسم بملكية دستورية وقضاء مستقل وحرية أوسع وضمانات للمحاكمة العادلة. حُلّت الجمعية سنة 2013، وتمّت متابعة أعضائها قضائياً بسبب نشاطهم الحقوقي. واليوم، يقضي أغلبهم عقوبات سجنية ثقيلة.

إن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان جوهرى لضمان احترام الحقوق الأساسية للجميع دون تمييز، بيد أن الأمر مختلف في السعودية، حيث تطاردهم السلطات بلا هوادة وتعتبر نشاطهم معادياً لها. لذلك، ينبغي على المجتمع الدولي توفير الدعم والحماية الفورية للمدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، وإيصال صوت من كُتمت أصواتهم بسبب فضحهم للتجاوزات.

لذا ستطلق الكرامة في 12 تشرين الأول\أكتوبر 2016 حملة بمناسبة الذكرى السابعة لإنشاء جمعية حسم، لتكريم مجهودات كل أعضائها، وتسليط الضوء على جميع ضحايا الاحتجاز التعسفي في السعودية.

2. معركة الكلمة: كيف كتبت المملكة أكثر أصوات المعارضة انتقاداً لها!

كشفت السعودية عام 2016 عن خطة تنوي اعتمادها خلال السنوات العشر المقبلة تحت عنوان "رؤية السعودية 2030"، تهدف إلى تحرير اقتصادها من الاعتماد على النفط. وتقدم السعودية رؤيتها على أنها مشروع طويل الأمد يترأسه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، يرمي إلى إرساء "حياة نابضة وكريمة" للمواطنين والمقيمين على أراضيها على حد سواء.

«إذا أرادت السعودية أن تقدم نفسها على أنها «نهوذج ناجح ورائد في العالم، على كافة الأصعدة»، فيتوجب عليها بذل الكثير من الجهد خاصة في مجال حقوق الإنسان الهتردية.»

بيد أن التغييرات والإصلاحات التي تتضمنها الخطة، تجاهلت الحريات والحقوق الأساسية التي تُعتبر جزءاً مهماً من التنمية البشرية. إذا أرادت السعودية أن تقدم نفسها على أنها "موذج ناجح ورائد في العالم، على كافة الأصعدة"¹، فيتوجب عليها بذل الكثير من الجهد خاصة في مجال حقوق الإنسان المتردية. ورغم انتخابها مرتين عضواً في مجلس حقوق الإنسان (لمدة ثلاث سنوات) في عامي 2009 و 2013، لم تبذل السعودية أدنى جهد لتعزيز حالة حقوق الإنسان في البلاد. بل على العكس من ذلك،

أظهرت ازدياداً شديداً للحقوق الأساسية، المدنية والسياسية على وجه الخصوص، وحاكمت بلا هوادة كل من تجرأ على مجرد التعبير عن رأيه بحرية، وطالب بحريات مدنية أكبر أو عمّل من أجل حماية فعالة لحقوق الإنسان.

لم تكن السعودية بمنأى عن الثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي في العام 2011، التي أثرت على البلدان المجاورة؛ وشهدت المملكة حملة تضيق أشد على حقوق الإنسان الأساسية. وأصبحت حملة القمع ضد المجتمع المدني والمعارضين السياسيين مؤسساتيةً بإدراج العديد من الأدوات القانونية الهادفة إلى إسكات الأصوات المعارضة السلمية، مثل قانون "مكافحة الإرهاب وتمويله" لسنة 2014، والذي يصنّف، على سبيل المثال لا الحصر "الإضرار بسمعة الدولة أو مكانتها" على أنها عمل إرهابي.

3. تعزيز ممارسة القمع

يظهر الطابع المؤسسي والخطوات التي تتبعها السلطات لقمع المعارضين في السعودية في طريقة ملاحقة الأفراد الذين يسعون إلى ممارسة حقوقهم الأساسية في حرية التعبير والتجمع السلمي.

كذلك من خلال الحالات التي وثقتها الكرامة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، فضلاً عن الحالات التي عالجتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي والقرارات الصادرة عنه.

تقود وزارة الداخلية حملة لقمع الحريات والحقوق الأساسية في المملكة، بمساعدة الأجهزة التابعة لها كهيئة التحقيق والادعاء العام والمديرية العامة للمباحث والمحكمة الجزائية المتخصصة.

ويكمن السبب الرئيسي لممارسة القمع في السعودية في كونها لا تملك قانوناً للعقوبات، مما يفتح باب التأويل ويمنح هيئة التحقيق سلطة تقديرية واسعة. وهو ما يتعارض صراحةً مع مبدأ القانون الجنائي الرئيسي الذي ينص على أن لا عقوبة ولا جريمة في غياب نص قانوني. ويمنح عملياً وزارة الداخلية فرصة تصنيف أفعال مفعول رجعي على أنها جرائم إرهابية. وقد أظهرت الشهادات التي وثقتها مؤسسة الكرامة أن غياب اليقين القانوني أدى فعلياً إلى محاكمة الضحايا عن جرائم مبهمه مثل "التشكيك في نزاهة المسؤولين" أو "الخروج على ولي الأمر".

كما تعرّض الأفراد المتهمون بارتكاب جرائم ذات تعريف فضفاض، لأعمال انتقامية وملاحقات قضائية بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي؛ لا سيما الذين احتجوا أو انتقدوا ممارسات الحكومة في قمع المظاهرات أو وثّقوا انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. وعادة ما تتبع الإجراءات النسق ذاته وصولاً إلى المحاكمات. فتقوم بدايةً قوات الأمن أو رجال المباحث، التابعين لوزارة

1 الملك سلمان بن عبدالعزيز، رؤية السعودية 2030، <http://vision2030.gov.sa/ar/node>

«ويكمن السبب الرئيسي لممارسة القمع في السعودية في كونها لا تملك قانوناً للعقوبات، مما يفتح باب التأويل ويمنح هيئة التحقيق سلطة تقديرية واسعة»

الداخلية، بالقبض على الأفراد من دون إبراز مذكرة قضائية أو استدعائهم دون إعلامهم واعتقالهم دون السماح لهم بالتواصل مع محام، وغالباً ما يتم استجوابهم تحت التعذيب. ولا يستطيع الموقوف الطعن في قانونية احتجازه أمام السلطة القضائية، حيث أن هذا الحق غير مباح لسجناء الرأي. وعلى الرغم من إتاحة إمكانية الإبلاغ عن ممارسات التعذيب وسوء المعاملة لدى ديوان المظالم - وهي محكمة إدارية لها ولاية قضائية على شكاوى سوء سلوك السلطات الإدارية - تبقى الادعاءات عادة حبراً على ورق ولا يُتابع التحقيق فيها بالشكل المناسب. ناهيك عن أن كلمة الفصل تبقى حكراً لوزارة الداخلية، ولها أن تقرّر عدم تنفيذ قرارات ديوان المظالم، وهكذا فالديوان لا يعدو كونه آلية شكاوى غير فعالة.

4. محاكمات سرية وقوانين جائرة

تُتابع غالبية قضايا سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين أمام المحكمة الجنائية المتخصصة، التي تنظر أيضاً في قضايا الإرهاب وأمن الدولة. أنشئت هذه المحكمة في العام 2008، وهي هيئة قضائية إستثنائية لا تضمّ قضاةً مستقلين، إنما يعينون مباشرة من قبل وزارة الداخلية. وغالباً ما تعقد جلساتها سرياً ولا تسمح للضحايا بالاطلاع على ملفاتهم الجنائية. كما تحتفظ بسرية قوانينها وإجراءاتها المتبعة ولا تكشفها للعامة، وفي بعض الأحيان لا يُسمح للمتهمين بحضور جلساتهم، بل يمنع المحامون أحياناً منولوج قاعة المحكمة، وغالباً ما يهددون وتُمارس عليهم ضغوطات ويتهمون بعدم "الولاء للدولة" لإرغامهم على التخلي عن موكلهم ودفاعهم عن مثل تلك الحالات.

«تُتابع غالبية قضايا سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين أمام المحكمة الجنائية المتخصصة، التي تنظر أيضاً في قضايا الإرهاب وأمن الدولة»

كذلك تم استهداف المعارضة السياسية وحرية التعبير من خلال قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014، الصادر بمرسوم ملكي رقم 16، والذي يتضمّن تعريفاً فضفاضاً للإرهاب يهدف في واقع الأمر إلى قمع حرية التعبير. يمنح هذا القانون صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية ويسلب المتهمين حقهم في إجراءات عادلة من خلال السماح لوزارة الداخلية بتوقيف المطلوبين من دون أمر قضائي ورفع الحد الأقصى لفترة الاحتجاز السابق للمحاكمة من 6 إلى 12 شهراً.

5. كيف تحوّل أعضاء جمعية حسم من أبطال إلى ضحايا!

لجأ بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في المجتمع المدني ومنهم أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية المعروفة بـ حسم، إلى آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لحماية ضحايا نظام القمع المؤسسي المتمثل في قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014، مستخدمين وسائل الإعلام أو منصاتهم الإلكترونية الخاصة لإدانة تلك الانتهاكات أو الإبلاغ عنها، لكنهم وقعوا بدورهم ضحايا الانتهاكات ذاتها. وهكذا غدا أعضاء جمعية حسم، الأحد عشر، الذين طالما تعرضوا للأعمال الانتقامية وهم أصحاب تاريخ عريق في الدفاع عن حقوق الإنسان حتى قبل تأسيسهم للجمعية، غدوا نموذجاً للقمع المنهجي الممارس من قبل السلطات.

تأسست جمعية حسم في العام 2009 بهدف تعزيز الحقوق المدنية والسياسية في البلاد، ونادت سلمياً بإجراء إصلاحات سياسية لحماية الحقوق الأساسية للسعوديين، ودعت إلى الانتقال إلى نظام ملكي دستوري برلمان منتخب، وإلى استقلال القضاء وضمان عدالة المحاكمات. ونشرت تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان وساعدت أقارب الضحايا برفع شكاوى إلى ديوان المظالم وأرسلت حالات انتهاكات لحقوق الإنسان إلى آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كالفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي وغيره من الإجراءات الخاصة.

« فلو أثر الجميع الصوت، لاستمر
الوضع بالتردي من سيء إلى أسوأ،
وأنا لا أريد أن يقول عني أولادي
إنني فشلت في ضمان حقوقهم
الأساسية »

ولأن جمعية حسم كانت أشد الأصوات انتقاداً للسلطات السعودية وسياساتها القمعية ضد المعارضة، حُلَّت المنظمة في آذار/مارس من العام 2013 وألقي القبض على أعضائها واحتجز بعضهم بمعزل عن العالم الخارجي، وعانوا من سوء المعاملة والتعذيب أثناء التحقيق. أخذت الإجراءات القانونية وقتاً طويلاً بعد إحالتهم على المحكمة الجزائية المتخصصة بموجب قانون مكافحة الإرهاب للعام 2014، وكانت قضايا جلهم معروضة في البداية أمام المحاكم العادية، وبحلول مايو 2016 تمت ملاحقة وإدانة جميع أعضاء حسم.

أدين جميع أعضاء جمعية حسم بتهم ففواضة مثل "إهانة القضاء" و"الدعوة إلى الخروج على ولي الأمر" و"التشكيك

بعدالة القضاء" و"تشويه سمعة المملكة لدى المنظمات الدولية" و"إنشاء أو الانضمام إلى جمعية غير مرخصة". وأخيراً أصدرت المحكمة الجزائية في حقهم أحكاماً بالسجن تراوحت ما بين 5 و 15 سنة، إضافة إلى المنع من السفر لعدة سنوات أخرى والمنع من الكتابة بعد إنهاء عقوبتهم.

وقد قال السيد محمد القحطاني، أحد مؤسسي جمعية حسم، الذي عقد العزم على العمل من أجل إرساء الحقوق المدنية والسياسية للأجيال القادمة: "إن رُجُّ بنا في السجن، فالأمر يستحق ذلك، لقد بذلنا كل ما في وسعنا، [...] فلو أثر الجميع الصمت، لاستمر الوضع بالتردي من سيء إلى أسوأ، وأنا لا أريد أن يقول عني أولادي أنني فشلت في ضمان حقوقهم الأساسية"

محمد البجادي



الوضع الحالي: الإفراج بضمانة

السيرة الذاتية: ولد الناشط الحقوقي محمد البجادي سنة 1978، وأنشأ منتدى «المواطن وحقوقه»

الاعتقالات السابقة: اعتقل البجادي عدة مرات بسبب مناهضته للاعتقال التعسفي. دخل السجن في سبتمبر 2007 بتهمة «التحريض على التظاهر» وأطلق سراحه بكفالة في يناير 2008، ثم اعتقل من جديد في نفس الشهر وصودر جواز سفره.

اعتقال مرتبط بحسم : مارس 2011

سوء المعاملة في الاعتقال: وضع في الحبس الانفرادي لمدة اربعة أشهر.

التهم: من بين التهم التي وجهت للبجادي «الانضمام إلى منظمة غير مرخصة»، «الإساءة إلى سمعة البلاد»، «التشكيك في استقلال القضاء»، «تنظيم اعتصام لعائلات السجناء» و«التواصل مع المنظمات الأجنبية».

المحاكمة: جرت أولى جلسات محاكمته في أغسطس 2011 أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة، وكانت جلسات سرية ومنع القاضي وكلاء البجادي من حضور الجلسات. في أبريل 2012 حكم عليه بالسجن 4 سنوات ومنع من السفر لمدة 5 سنوات أخرى. في أغسطس 2013 أفرج عنه بشكل مفاجئ ليعاد اعتقاله مرة أخرى بعد بضعة أيام. وبعد مرور ثلاث سنوات على سجنه نقضت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحقه ، وأعيدت محاكمته من جديد أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة في أكتوبر 2014.

الحكم النهائي: في مارس 2015 قضت المحكمة الجزائرية المتخصصة بسجنه 4 سنوات نافذة و 4 سنوات مع وقف التنفيذ و 10 سنوات منع من السفر.

صالح العشوان



الوضع الحالي: معتقل في سجن الحائر

السيرة الذاتية: صالح العشوان ناشط حقوقي، من مواليد 1986، عمل خصوصا على ملف الأسيرات في السعودية.

اعتقال مرتبط بحسم : يوليو 2012

سوء المعاملة في الاعتقال: احتجز العشوان بمعزل عن العالم الخارجي مدة شهرين. تعرض للتعذيب وسوء المعاملة. وكان قد اعتقل من 2012 إلى 2016 دون محاكمة ودون أن توجه له أي تهمة.

الحكم الأخير: حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة بسجنه 5 سنوات والمنع عن السفر 5 سنوات.

سليمان الرشودي



الوضع الحالي: معتقل في سجن الحائر

السيرة الذاتية: سليمان الرشودي محام وقاض سابق من مواليد سنة 1937، كان عضوا مؤسسا في لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية.

الاعتقالات السابقة: تم اعتقاله سنة 1993 بسبب نشاطه الحقوقي لمدة شهرين، و أغلق مكتبه. ثم اعتقل في 2004 بسبب مطالبته بإصلاحات دستورية. في العام 2007، ألقى عليه القبض واحتجز مع إصلاحيين آخرين من جدة بسبب لقاءات تهدف إلى إنشاء منظمة مدنية من أجل الإصلاحات السياسية والدستورية، وأفرج عنه بكفالة لأسباب إنسانية في يونيو 2011.

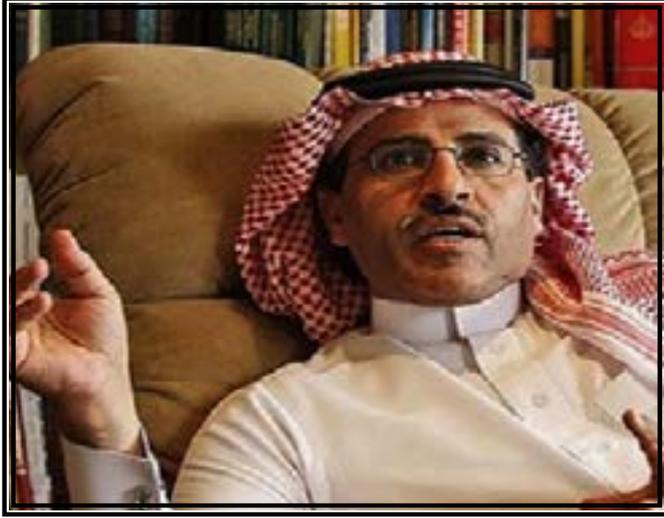
اعتقال مرتبط بحسم : ديسمبر 2012

سوء المعاملة في الاعتقال: تم وضعه في الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي مدة شهرين.

التهم: إنشاء منظمة سرية، الخروج على ولي الأمر، غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

الحكم النهائي: في نوفمبر 2011، قضت المحكمة الجزائرية المتخصصة بسجنه 15 سنة ومنعه من السفر لـ 15 سنة. ثم أكدت محكمة الاستئناف الحكم في ديسمبر 2012.

د. محمد القحطاني



الوضع الحالي: معتقل في سجن الحائر

السيرة الذاتية: محمد القحطاني من مواليد سنة 1965 ، على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة انديانا في الولايات المتحدة. درس الاقتصاد السياسي في السعودية. عضو مؤسس لحسم.

اعتقال مرتبط بحسم : مارس 2013

سوء المعاملة في الاعتقال: نعم

التهم: وجهت له إحدى عشر تهمة من بينها التحريض على المعارضة والخروج على ولي الأمر، التشكيك في نزاهة المسؤولين وكبار العلماء، تحريض الرأي العام على الحكومة من خلال اتهامها بانتهاك حقوق الإنسان، التشكيك في استقلالية القضاء ونزاهته، استعداد المنظمات الدولية ضد الحكومة السعودية بنشر معلومات كاذبة».

المحاكمة: انطلقت محاكمته امام المحكمة الجزائية في الرياض في شهر يونيو 2012.

الحكم الأخير: في مارس 2013، قضت المحكمة الجزائية في الرياض بسجنه 10 سنوات ومنعه من السفر 10.

د. عبد الله الحامد



الوضع الحالي: معتقل في سجن الحائر

السيرة الذاتية: عبد الله الحامد من مواليد سنة 1951، كاتب و مدافع عن حقوق الانسان. أسس سنة 1992 لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية.

الاعتقالات السابقة: اعتقل بعد حل لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. وتم اعتقاله لاحقا عدة مرات بسبب مطالبته بملكية دستورية.

اعتقال مرتبط بحسم : مارس 2013

سوء المعاملة في الاعتقال: نعم

التهم: التحريض على التظاهر، التحريض على الخروج على ولي الأمر وكبار العلماء، الإدلاء بمعلومات كاذبة لمنظمات أجنبية، إنشاء منظمة غير مرخصة.

المحاكمة: بدأت محاكمته بالمحكمة الجزائية بالرياض في يونيو 2012.

الحكم النهائي: في مارس 2013، قضت المحكمة الجزائية بالرياض بسجنه 5 سنوات بالإضافة إلى 6 سنوات من عقوبة سابقة بسبب عدم التزامه بتعهد بعدم ملاحقة أي أنشطة أخرى وتم منعه من السفر مدة 10 سنوات.

يجري التحقيق حاليا مع د. الحامد بسبب رسالة وجهها من السجن للملك بعنوان ”عيوب الاستبداد“.

د. عبد الكريم الخضر



الوضع الحالي: معتقل في سجن بريدة

السيرة الذاتية: الدكتور عبد الكريم الخضر أستاذ الفقه المقارن بجامعة القصيم، من مواليد سنة 1964. عضو مؤسس لحسم.

الاعتقالات السابقة: تم فصله من عمله كأستاذ في عام 2011 بسبب نشاطه الحقوقي. منع من مغادرة السعودية في عام 2010.

اعتقال مرتبط بحسم : ابريل 2013

سوء المعاملة في الاعتقال: نعم

التهمة: تحريض الجمهور على الخروج على ولي الأمر، الدعوة للتظاهر، تشويه سمعة الدولة وتقديم معلومات مغلوطة لجهات خارجية، المساهمة في تأسيس جمعية غير مرخصة (حسم).

المحاكمة: بدأت محاكمته في فبراير 2013 أمام المحكمة الجزائية ببريدة. أعتقل خلال الجلسة الرابعة في ابريل 2013. في يونيو 2013، قضت المحكمة بسجنه ثلاث سنوات نافذة وخمس سنوات مع وقف التنفيذ والمنع من السفر عشر سنوات. في 2014، احيلت قضيته على المحكمة الجزائية المتخصصة ولم تنطلق محاكمته إلا في 2015.

الحكم النهائي: في أكتوبر 2015 قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه 10 سنوات ومنعه من السفر 10 سنوات أخرى.

عمر السعيد



الوضع الحالي: الإفراج بضمانة

السيرة الذاتية: عمر السعيد من مواليد 1990، أصغر أعضاء حسم

اعتقال مرتبط بحسم: أبريل 2013 / جمادى الآخرة 1434هـ

التهمة: القذح في ولي الأمر والتأليب عليه، الطعن في نزاهة كبار العلماء، التجريح في سلطة القضاء، الانضمام لجمعية مدنية (حسم)، تصوير الاعتصامات والتجمعات، الترويج لأخبار كاذبة وإشاعات على الانترنت.

المحاكمة: بدأت محاكمته أمام المحكمة الجزائية في بريدة في يونيو 2013، وأصدر القاضي حكماً في جلسة «سرية» يقضي بسجنه 4 سنوات و جلده ثلاثمائة جلدة (300). بعدها أحيلت القضية للمحكمة الجزائية المتخصصة. انطلقت محاكمته في أكتوبر 2015، وفي نوفمبر 2015 صدر حكم بسجنه سنتين ونصف وستين ونصف منع من السفر. في ديسمبر 2015م أطلق سراحه بكفالة، إلا أن محكمة الاستئناف طلبت من القاضي تشديد الحكم.

الحكم النهائي: في سبتمبر 2016، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه 7 سنوات ومنعه من السفر 10 سنوات.

فوزان الحربي



الوضع الحالي: معتقل في سجن الحائر

السيرة الذاتية: فوزان الحربي من مواليد سنة 1977، مهندس ومدافع عن حقوق الإنسان.

اعتقال مرتبط بحسم : ديسمبر 2013

سوء المعاملة في الاعتقال: نعم

التهم: التحريض على الخروج على ولي الأمر، اتهام القضاء بعدم قدرته على تحقيق العدالة، الطعن في أمانة وعقيدة كبار العلماء، وصف النظام السعودي بالبوليسي. الاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة، إعداد وتخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام، عدم الامتثال لقرار المحكمة بشأن حل حسم.

المحاكمة: عقدت الجلسة الأولى من محاكمته بالمحكمة الجزائية بالرياض في ديسمبر 2013. أمر القاضي بالقبض عليه خلال الجلسة الثانية من محاكمته بتاريخ 26 ديسمبر 2013 وأودع سجن الملز في عنبر مكتظ بالنزلاء لدرجة أنهم لا يستطيعون التمدد. أفرج عنه قبل يومين من جلسة النطق بالحكم، وفي يونيو 2014 صدر حكم بسجنه سنة نافذة و6 سنوات مع وقف التنفيذ وتضمن الحكم أيضا «التعهد بعدم التواصل والكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي».

الحكم النهائي: في نوفمبر 2014 قضت محكمة الاستئناف بتشديد الحكم ليصبح 10 سنوات نافذة و 10 سنوات منع من السفر وقررت إعادة اعتقاله.

د. عبد الرحمن الحامد



الوضع الحالي: معتقل في سجن الملمز

السيرة الذاتية: عبد الرحمن الحامد من مواليد 1962، استاذ اقتصاد اسلامي في الجامعة التقنية في بريدة.

اعتقال مرتبط بحسم : أبريل 2014

سوء المعاملة في الاعتقال: احتجز بمعزل عن العالم الخارجي مدة شهر.

التهمة: تحريض الرأي العام، نشر الفوضى والدعوة للتظاهر، إهانة السلطات، المشاركة في تأسيس منظمة غير مرخصة هي جمعية الحقوق المدنية والسياسية حسم.

المحاكمة: وضع رهن الحبس الاحتياطي مدة سنة تقريبا. أحييت قضيته على المحكمة الجنائية في بريدة التي حولتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة دون فحصها. انطلقت محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في فبراير 2015.

الحكم النهائي: قضت المحكمة الجزائية المتخصصة في أكتوبر 2015 بسجنه 9 سنوات ومنعه من السفر 9 سنوات أخرى.

عيسى الحامد



الوضع الحالي: الإفراج بضمانة في انتظار الحكم النهائي

السيرة الذاتية: عيسى الحامد من مواليد 1967، مدافع عن حقوق الانسان.

الاعتقالات السابقة: ألقى عليه القبض في عام 2007 على خلفية احتجاج ضد الاحتجازات المطولة للمعتقلين دون تهمة، حكم عليه في وقت لاحق بالسجن 6 أشهر بتهمة تحريض النساء على الاحتجاج.

اعتقال مرتبط بحسم : لم يتم اعتقاله إلى الآن

التهم: الطعن في أمانة هيئة كبار العلماء، ازدراء السلطة القضائية، الاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة (حسم)، والتواصل مع منظمات دولية

المحاكمة: بدأت محاكمته امام المحكمة الجزائية في بريدة في يونيو 2014 و احيلت قضيته للمحكمة الجزائية المتخصصة بعد ثاني جلسة.

الحكم الأخير: بعد 16 جلسة قضت المحكمة في ابريل 2016 بسجنه 9 سنوات و 9 سنوات منع من السفر. استأنف الحامد الحكم الصادر وقررت محكمة الاستئناف إعادة محاكمته عن جرائم معلوماتية.

عبد العزيز الشبيلي



الوضع الحالي: في حالة سراح بضمانة في انتظار الحكم النهائي

السيرة الذاتية: عبد العزيز الشبيلي من مواليد 1985 مدافع عن حقوق الانسان.

اعتقال مرتبط بحسم : لم يتم اعتقاله إلى الآن

التهمة: التحريض على التظاهر الطعن في نزاهة السلطات الدينية، إهانة السلطات السعودية

بوصفها بدولة بوليسية، الاشتراك في جمعية غير مرخصة. إعداد وتخزين وإرسال المعلومات التي قد تسيء إلى السياسة العامة و تحريض الرأي العام ضد الحكومة من خلال اتهامها بانتهاك حقوق الإنسان.

المحاكمة: أحالت هيئة التحقيق والادعاء العام قضية الشبيلي للمحكمة الجزائية المتخصصة في أكتوبر 2014.

الحكم: بعد 14 جلسة قضت المحكمة في مايو 2016 بسجنه 8 سنوات و المنع من الكتابة في وسائل التواصل الاجتماعي 8 سنوات و 8 سنوات منع من السفر. استأنف الشبيلي الحكم.

2009

أكتوبر
الإعلان عن إنشاء جمعية حسم

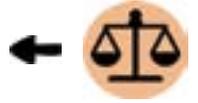


2011

مارس
القبض على محمد البجادي



أغسطس
انطلاق محاكمة محمد البجادي أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة



نوفمبر
المحكمة الجزائرية المتخصصة تحكم على الشيخ سليمان الرشودي بالسجن 15 سنة و 15
سنة منع من السفر



2012

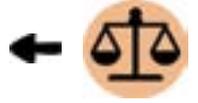
مارس
استدعاء الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني والدكتور عبد الكريم الخضر للتحقيق



أبريل
المحكمة الجزائرية المتخصصة تقضي في محاكمة سرية بسجن محمد البجادي 4 سنوات
وخمسة سنوات منع من السفر



يونيو
إحالة الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني على المحكمة الجزائرية بالرياض



يوليو
القبض على صالح العشوان

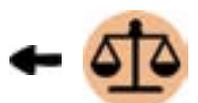


دسمبر
محكمة الاستئناف تؤكد الحكم على سليمان الرشودي وتأمّر بالقبض عليه

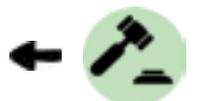


2013

فبراير
انطلاق محاكمة عبد الكريم الخضر أمام محكمة بريدة الجزائرية



مارس
المحكمة الجزائرية بالرياض تقضي بسجن عبد الله الحامد 5 سنوات و 10 سنوات منع من
السفر وتأمّر بالقبض عليه، وعلى محمد القحطاني بالسجن 10 سنوات و 10 سنوات منع من
السفر



مارس	←	
منع جمعية حسم		
أبريل	←	
القبض على عبد الكريم الخضر		
القبض على عمر السعيد		
يوليو	←	
انطلاق محاكمة عمر السعيد أمام محكمة بريدة الجزائية		
محكمة بريدة الجزائية تحكم على عبد الكريم الخضر بـ 8 سنوات سجنا 5 منها مع وقف التنفيذ و10 سنوات منع من السفر	←	
أغسطس	←	
الإفراج المفاجئ عن محمد البجادي واعتقاله من جديد بعد بضعة أيام		
نوفمبر	←	
استدعاء عيسى الحامد وعبد العزيز الشبيلي للتحقيق		
ديسمبر	←	
إحالة فوزان الحربي على المحكمة الجزائية في الرياض واعتقاله		
المحكمة الجزائية بريدة تقضي بالسجن 4 سنوات و 300 جلدة في حق عمر السعيد	←	
2014		
يناير	←	
الإفراج عن عبد الكريم الخضر وإحالة قضيته على قاض آخر		
أبريل	←	
القبض على عبد الرحمن الحامد		
ماي	←	
القاضي الجديد يعلن عن عدم الاختصاص ويحيل قضية عبد الكريم الخضر على المحكمة الجزائية المتخصصة		
يوليو	←	
انطلاق محاكمة عيسى الحامد أمام المحكمة الجزائية بريدة والقاضي يحيلها على المحكمة الجزائية المتخصصة		

يونيو	←	
الإفراج عن فوزان الحربي ثم الحكم عليه بعد يومين من ذلك بالسجن النافذ سنة واحدة و6 سنوات أخرى مع وقف التنفيذ		
أكتوبر	←	
النائب العام يحيل قضية عبد العزيز الشبيلي على المحكمة الجزائية المتخصصة		
إعادة محاكمة محمد البجادي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة		
نوفمبر	←	
الحكم على فوزان الحربي أمام الاستئناف بـ 10 سنوات سجنا و 10 سنوات منع من السفر		
2015		
يناير	←	
انطلاق محاكمة الدكتور عبد الكريم الخضر أمام المحكمة الجزائية المتخصصة		
فبراير	←	
انطلاق محاكمة الدكتور عبد الرحمن الحامد أمام المحكمة الجزائية المتخصصة		
مارس	←	
المحكمة الجزائية المتخصصة تقضي بسجن محمد البجادي 4 سنوات و 4 أخرى مع وقف التنفيذ والمنع من السفر 10 سنوات		
أكتوبر	←	
انطلاق محاكمة عمر السعيد أمام المحكمة الجزائية المتخصصة		
المحكمة الجزائية المتخصصة تقضي بسجن عبد الرحمن الحامد 9 سنوات و 9 سنوات منع من السفر		
المحكمة الجزائية المتخصصة تقضي بسجن الدكتور عبد الكريم الخضر 10 سنوات و10 سنوات منع من السفر		
نوفمبر	←	
تخفيض عقوبة عمر السعيد إلى السجن سنتين ونصف وستين ونصف مع وقف التنفيذ وستين ونصف منع من السفر		
دسمبر	←	
الإفراج بضمانة عن عمر السعيد، ومحاكمة الاستئناف تطالب بتشديد العقوبة		

2016

- أبريل
المحكمة الجزائية المتخصصة تقضي بسجن عيسى الحامد 9 سنوات و 9 سنوات منع من السفر ← 
- الإفراج عن محمد البجادي ← 
- أبريل
المحكمة الجزائية المتخصصة تقضي بسجن عبد العزيز الشبيلي 8 سنوات و 8 سنوات منع من السفر واليمن من الكتابة 8 سنوات ← 
- سبتمبر
الحكم على عمر السعيد بالسجن 7 سنوات وعشر سنوات منع من السفر ← 
- المحكمة الجزائية المتخصصة تقضي بسجن صالح العشوان 5 سنوات و 5 سنوات منع من السفر ← 

الكرامة منظمة سويسرية تأسست سنة 2004 لمساندة كل ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والمهددين بالإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري في العالم العربي.

الكرامة جسر يعمل على إيصال أصوات الضحايا في العالم العربي إلى الآليات الدولية في مجال حقوق الإنسان، من أجل عالم عربي ينعم فيه كل الأفراد بالعدل والحرية في ظل حماية القانون.



www.alkarama.org



[alkarama.foundation](https://www.facebook.com/alkarama.foundation)



[@AlkaramaHR](https://twitter.com/AlkaramaHR)



[AlkaramaHR](https://www.youtube.com/AlkaramaHR)